

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الثانية  
روما، 7 - 2005/11/11

## ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2005

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.2/2005/14).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)



Distribution: GENERAL  
**WFP/EB.2/2005/15**  
24 February 2006  
ORIGINAL: ENGLISH



## بيان المحتويات

1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	
1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	2005/EB.2/1
4	مبادرة القضاء على جوع الأطفال ووضع حد لنقص التغذية	2005/EB.2/2
1	قضايا السياسات	
5	الاستجابة لتقييم سياسات تحفيز التنمية في البرنامج	2005/EB.2/3
5	مشروع التسيير والإدارة	2005/EB.2/4
6	تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تقدير احتياجات الطوارئ	2005/EB.2/5
6	التحديث السنوي لمبادرة التغذية المدرسية	2005/EB.2/6
7	أحدث المعلومات عن تنفيذ وإنجاز مذكرة التفاهم بين البرنامج والشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا (نبياد)	2005/EB.2/7
7	نهج البرنامج القطري المشترك	2005/EB.2/8
7	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
7	خطة البرنامج للإدارة للفترة المالية (2006-2007)	2005/EB.2/9
8	التمويل لزيادة الفعالية	2005/EB.2/10
9	معايير المحاسبة الدولية	2005/EB.2/11
10	تعيين المراجع الخارجي	2005/EB.2/12
10	سياسات برنامج الأغذية العالمي لإدارة المخاطر	2005/EB.2/13
11	استعراض المراجع الخارجي لمكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ	2005/EB.2/14
	تقارير التقييم	
11	استعراض تجميحي لمركز الأمم المتحدة المشترك للإمداد	2005/EB.2/15
12	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	
12	تقييم حافظة الأنشطة في أنغولا	2005/EB.2/16
12	الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - إقليم الجنوب الأفريقي 10310.0	2005/EB.2/17
13	الحافظة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا	
13	المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس لإقرارها - مشروع إنمائي رائد: التأمين ضد الجفاف في إثيوبيا 10486.0	2005/EB.2/19
14	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - إقليم البحيرات الكبرى 10062.0	2005/EB.2/20
14	عرض للأوضاع في جنوب السودان من جانب المكتب الإقليمي في السودان	
15	الحافظة الإقليمية لآسيا	
15	استجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي: تقييم في الوقت الحقيقي (ديسمبر/كانون الأول 2004 - يونيو/حزيران 2005)	2005/EB.2/21
15	الزيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إندونيسيا 10069.1	2005/EB.2/22
15	الزيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - سري لانكا 10067.1	2005/EB.2/23
16	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية	
16	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - أفغانستان 10427.0	2005/EB.2/24



- 17 الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا
- 17 الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- 17 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - غواتيمالا 10457.0 2005/EB.2/27
- 18 المسائل التنظيمية والإجرائية
- 18 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين 2006-2007 2005/EB.2/28
- 18 مسائل التنظيم والإدارة
- 18 التفويض المنقح للسلطة المخولة للمدير التنفيذي لإقرار المشاريع والميزانيات المنقحة لحافظة التنمية 2005/EB.2/29
- 19 مسائل أخرى
- 19 عرض عن تصدي الأمم المتحدة لأنفلونزا الطيور.



## القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

### القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2005/EB.2/1)

- 1- رحب المدير التنفيذي بأعضاء المجلس والمراقبين واستهل حديثه بالتنويه إلى أن البرنامج قد وسع نشاطه استجابة للكوارث الأخيرة بما لم يسبق له مثيل. وعلى الرغم من سخاء الجهات المانحة، إلا أن الاحتياجات تجاوزت الأموال المتاحة. وطرأت زيادة سريعة على تكاليف الأغذية وأجور الشحن البحري، وهو ما كانت له تأثيرات شديدة على التكاليف التي يتحملها البرنامج. كذلك أدت التغييرات التي طرأت على الأسواق العالمية، إلى زيادة تكاليف واردات البلدان النامية من الأغذية، الأمر الذي يبرز أهمية جولة الدوحة ودور البرنامج في الدفاع عن مصالح الجياح، إذ قدم 45 في المائة من مجموع المعونة الغذائية إلى بلدان ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأقر البرنامج باستمرار الحاجة الملحة إلى التمويل والمناهج الابتكارية. ويتقبل البرنامج التبرعات النقدية والعينية في إطار جهوده الرامية للوصول إلى جميع أولئك المحتاجين.
- 2- الأولوية للتأهب: استهدف البرنامج تكوين قدرات تؤهله للاستجابة إلى ثلاث حالات طوارئ رئيسية في السنة. وعكف البرنامج على توسيع نطاق الشراكات التي يمكن الركون إليها مع المزيد من البلدان، لاسيما مع الكيانات القطرية والإقليمية، وعلى إتاحة المزيد من الكوادر المتمرسية في حالات الطوارئ. وأبرز المدير التنفيذي أهمية تطوير نظم الإنذار المبكر والتخطيط لمواجهة حالات الطوارئ وتقدير احتياجات الطوارئ، وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وربما سيؤدي المشروع الرائد للتأمين ضد الجفاف في إثيوبيا إلى تغيير في أسلوب تأهب المجتمع الدولي لمواجهة الأزمات كما يمكن أن يعجل في الاستجابات.
- 3- وقد أدت حالات الطوارئ التي حدثت في الآونة الأخيرة إلى استنزاف موارد كل من حساب الاستجابة العاجلة والصندوق المركزي المتجدد للطوارئ لتصل إلى أقل مستوى لها. وطلب البرنامج من الجهات المانحة تقديم الدعم لتجديد هذه الموارد حتى يتمكن من الاستجابة بسرعة، في حالة حدوث أزمة ما. فالتحويل يمكن أن تزداد فعاليته بنسبة 30 في المائة إذا ما تم الالتزام به خلال الأيام الأولى من حدوث الأزمة. وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للجهات المانحة التي ساعدت في الحفاظ على هذه المصادر للتمويل في حالات الطوارئ.
- 4- ففي باكستان، يواجه البرنامج تحديات لوجيستية ضخمة لا سابق لها. ويعمل 256 موظفاً من البرنامج في الميدان لیسابقوا الزمن للوصول إلى المجتمعات التي ابتليت بالزلازل وإنشاء مراكز متقدمة للمعونة الغذائية قبل حلول فصل الشتاء. وباستطاعة البرنامج رعاية مليون شخص من بين 2.3 مليون شخص يواجهون الخطر. ويستخدم البرنامج طائرات مروحية لنقل الأغذية والمعدات الحيوية، رغم ارتفاع التكاليف، وذلك لأنها تمثل الحل الوحيد للوصول إلى المناطق الجبلية المعزولة. وتتطلب الاستجابة لإعصار ستان في أمريكا الوسطى تقديم المساعدة لنحو 285 000 شخص بتكلفة مقدارها 14 مليون دولار. وأدى سوء الأحوال الجوية إلى تعريض نحو 12 مليون شخص في الجنوب الأفريقي لخطر انعدام الأمن الغذائي، وهي مشكلة تفاقمت بسبب وباء الأيدز، وأدت إلى تخفيض قدرات الحكومات المعنية لمواجهة هذا الخطر. ويشار إلى أن حالة الإمدادات الغذائية في بعض هذه البلدان قد تدهورت إلى حد يندب بالخطر. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث كانت تقدم الأغذية لنحو 6.4 مليون شخص، من بينهم 2.7 مليون طفل، أعلنت الحكومة أنه لم تعد هناك حاجة إلى معونة أغذية الطوارئ، وإن كانت أبدت ترحيبها بالمساعدات الإنمائية. وسوف يقوم المدير التنفيذي بزيارة ذلك البلد للتفاوض حول الدور الذي يمكن أن يضطلع به البرنامج هناك في المستقبل.
- 5- أغذية البرنامج حققت تأثيرها: فحالة سوء التغذية، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تقلصت بصورة ملحوظة. وفي السودان أمكن، عن طريق الشراكة مع اليونيسيف، تقليص نسبة سوء التغذية بين الأطفال إلى 12 في المائة، وحدث تحسن مماثل في تشاد. وفي دارفور، قدمت الأغذية لنحو 2.5 مليون شخص لكن انعدام الأمن لا يزال تحدياً يواجه الجهود المبذولة. وأعرب المدير التنفيذي عن أسفه لوفاة سويسريين اثنين كانا يقومان بنزع الألغام لمساعدة البرنامج في تحسين النقل البري إلى دارفور.
- 6- وفيما يتعلق بمسألة جوع الأطفال، شدد المدير التنفيذي على أن هذه القضية كانت دائماً في صلب أعمال البرنامج، وكان المجلس قد وافق على عمليات لإطعام ما يزيد عن 50 مليون طفل. وهناك حاجة إلى مناهج موحدة لمساعدة الحكومات المحلية لتحقيق تأثيرات أوسع للقضاء على ظاهرة جوع الأطفال. وقد عمل البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة، مجتمعة، لتحقيق هذا الهدف. كذلك عمل البرنامج، بالتضافر مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال والحوامل والمرضعات، كجزء من العمل المتواصل لمساعدة اللاجئين والمشردين.
- 7- واسترعى المدير التنفيذي الانتباه إلى توجه البرنامج، استناداً إلى ممارسة الإدارة الجيدة، نحو إنشاء لجنة للمراجعة بمشاركة الأعضاء الخارجيين فقط. وتتواصل الأعمال لتحسين ظروف عمل موظفي البرنامج المحليين وذلك بعقد حلقات



عملية في 84 مكتبا قطريا بهدف تحديد مشاغل الموظفين. وعين محقق في الشكاوى، وهو يقدم دعما نزيها وموثوقا للموظفين. والبرنامج يتعهد بأن يواصل دوره بصفته جهة الاختيار المفضلة في منظومة الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، تظل مشكلة الأمن ماثلة، حيث إن 135 مركز عمل مصنفة في الطور الثالث. وتظل مشكلة تفشي أنفلونزا الطيور ماثلة في الأذهان، والتي ربما يكون لها تأثير كبير على أنشطة البرنامج.

8- واستهدفت جهود جمع الأموال في عامي 2004 و2005 تحصيل 6 مليارات دولار. وأثنى المدير التنفيذي على سخاء الجهات المانحة، وبخاصة المتبرعون الجدد وأولئك الذين زادوا من الدعم الذي يقدمونه. ويشار إلى أن مساهمات الجهات المانحة العشرة الأوائل قلت نسبتها من مجموع أموال البرنامج نظرا لاتساع قاعدة الجهات المانحة، مع أن القيمة المطلقة لتلك المساهمات قد ازدادت. وقد أسفرت الجهود الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في 74 بلداً وعن عديد من الالتزامات من جانب شخصيات دولية ليصبحوا سفراء النوايا الحسنة. وتتواصل الجهود لتوسيع نطاق التغطية الإعلامية لأنشطة البرنامج. واختتم المدير التنفيذي كلمته بتشجيع أعضاء المجلس على زيارة مواقع عمليات البرنامج، حسب المستطاع، لتكوين فكرة عن حجم هذه العمليات وتتنوعها.

9- وأعطيت الكلمة بعدئذ لمعالي Kuntoro Mangkusubroto، مدير الوكالة التنفيذية للإنشاء والتعمير في إقليمي آشيا ونياس في إندونيسيا، الذي أعرب عن امتنانه للبرنامج لما قدمه من دعم في أعقاب كارثة تسونامي في ديسمبر/ كانون الأول 2004. وأشار إلى أن هذين الإقليمين قد قطعاً أشواطاً متقدمة في مجال الانتعاش لكنهما لا يزالان في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية حيث يجب إعطاء الأولوية لتوفير الإسكان لنحو 70 000 أسرة لا تزال تعيش في الخيام. وأشار إلى أن الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة كان حاسماً ومهماً، مبيناً أن البرنامج كان واحداً من أفضل منظمات الأمم المتحدة المشاركة في الانتعاش من حيث الإدارة والاستجابة، وذلك لأن الخدمات التي قدمها البرنامج في مجال النقل الجوي والبحري للأغراض الإنسانية، وفرت الإمكانيات للوصول إلى المناطق المنكوبة. ونظراً لاستمرار حالة الطوارئ الإنسانية، لازالت هناك حاجة إلى مواصلة الدعم لتوفير الأغذية لسكان إقليمي آشيا ونياس إلى أن تكتمل عملية الإنعاش.

10- ورحب المجلس، بتوافق الآراء، بملاحظات المدير التنفيذي وأيضاً بملاحظات معالي Kuntoro Mangkusubroto، وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم البالغ لأعمال البرنامج، بما في ذلك تفاني موظفيه ودعمهم في حالات الطوارئ "المنسية". وكان هناك إقرار بإعطاء الأولوية لأمن وسلامة موظفي البرنامج. وشدد عدد من الوفود على الحاجة إلى تجديد المخزونات الغذائية التي نضبت في البلدان المنكوبة بالكوارث، وإلى توفير بناء القدرات للحكومات المعنية وتطوير القطاع الزراعي خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء. وأشار عدد من المندوبين إلى الحاجة إلى نظم الإنذار المبكر. وهناك حاجة إلى شركاء التنمية للتصدي للأسباب الأساسية لحالات الطوارئ الغذائية المزمنة، علماً بأن الجوع والفقر لا يزالون مشكلتين عالميتين يتضرر منهما الأطفال على نحو متفاوت. ونظراً لارتفاع تكاليف تدخلات الطوارئ والطابع المزدوج لمهام البرنامج، فقد أكد المجلس، من جديد، على أهمية تنسيق الإجراءات مع سائر وكالات الأمم المتحدة لكسر حلقة الفقر، والحد من انعدام الأمن الغذائي وتخفيف آثار وباء الأيدز. وأبرز المجلس الحاجة إلى الدعم على المستوى الوزاري. وأقر المجلس بالحاجة الملحة إلى مواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك الحاجة إلى الموارد لبلوغ هذه الأهداف.

11- وأثنى المجلس على الأعمال التي أنجزت لتحسين الفعالية، مشيراً بوجه خاص إلى مشروع التسيير والإدارة، واستعراض أساليب العمل وتطوير تقرير الأداء السنوي وخطة الإدارة لفترة عامين. وأبرز عدد من المندوبين الحاجة إلى استنباط آليات التمويل ورحبوا بمبادرة تمويل رأس المال العامل. وارتأى بعض المندوبين أن مبادرة التأمين ضد تقلبات المناخ تمثل تطوراً مهماً. وشدد مندوبون عديدون على الحاجة إلى دعم تمويل كل من آليتي حساب الاستجابة العاجلة والصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، فضلاً عن ضرورة تعزيز فعاليتها. وأشار المجلس، بارتياح، إلى أن ما جاء في تقرير Volcker عمماً يخص سلوك البرنامج في العراق إنما يعبر عما يتمتع به البرنامج من إدارة جيدة ومستويات أخلاقية عالية.

12- ووافقت وفود عديدة على وجوب التماس وتعزيز المزيد من الشراكات وأوجه التعاون مع القطاعين الخاص والعام. كذلك التشديد على الحاجة إلى زيادة ظهور البرنامج في وسائط الإعلام وتوسيع قاعدة الجهات المانحة. وأوصى أحد المندوبين بأن يقوم البرنامج بإعداد تحليل لمردودية التكاليف لمعرفة مصاريفه في مجال جمع الأموال، وارتأى آخرون أن مثل هذه المصاريف كانت لها عائدات مهمة في مجال تعميق الوعي بمشكلة الجوع.

13- وألقي الضوء على أهمية شراء الأغذية المحلية والإقليمية. وفي الوقت ذاته، شدد المندوبون على أن مشتريات البرنامج يجب أن لا تلحق ضرراً بالاقتصاديات المحلية. وأبرز عدد من المندوبين أهمية المساهمات متعددة الأطراف وغير المشروطة، ودعوا إلى إخضاع هذه المسألة لمزيد من المناقشة. ونوه عدد من المندوبين إلى أن حكوماتهم تعمل على زيادة مستويات دعمها للبرنامج في المجالين النقدي والعيني.

14- وردا على ملاحظات المجلس، أعرب المدير التنفيذي، نيابة عن البرنامج، عن امتنانه للبلدان المانحة لاستمرارها في تقديم دعمها السخي. وأشار إلى أنه سوف يبعث برسالة عاجلة إلى جميع موظفي البرنامج في أنحاء العالم يبلغهم فيها تقدير المجلس لما يقومون به من أعمال. وأبدى المدير التنفيذي اهتمامه الكامل بحقيقة أن البرنامج قد جمع أموالاً ضخمة جدا



مقابل مصاريف تقل عن نسبة واحد في المائة.. كما أوضح أن جهود تجميع الأموال والإعلان في هذا السياق كانت تتسم بالكفاءة العالية من حيث ضآلة التكاليف وقلة عدد الأشخاص الذين شاركوا فيها. وأثنى المدير التنفيذي على الملاحظات التي أبدت بشأن أهمية الشراكات، وأعرب عن امتنانه الخاص للمساهمات متعددة الأطراف التي قدمتها الجهات المانحة، ووافق على أن الاستثمار في مجال التنمية سوف يمكن البلدان من التصدي للكوارث على نحو أكثر فعالية. واختتم كلمته معرباً من جديد عن امتنانه للجهات المانحة لما تقدمه من دعم سخي.

### مبادرة القضاء على جوع الأطفال ووضع حد لنقص التغذية (2005/EB.2/2)

15- عرضت الأمانة على المجلس مذكرة مفاهيم بشأن مبادرة القضاء على جوع الأطفال ووضع حد لنقص التغذية، وهي المبادرة التي وضعها البرنامج واليونيسيف والبنك الدولي. وقد وقع رئيسا البرنامج واليونيسيف على مذكرة المفاهيم، إلا أن رئيس البنك الدولي لم يكن حاضراً أثناء المناقشة. والغرض من المبادرة هو توجيه الموارد العالمية والدعم المقدم للجهود القطرية نحو مكافحة الجوع. وانتهت المناقشات بين الأطراف المشتركة في المبادرة إلى أن مشكلة الجوع بين الأطفال هي مشكلة يمكن الوصول إلى حل لها إلا أنها تتفاقم في الوقت الحاضر. والأمر يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لوضع إطار للحلول المستقبلية.

16- أكدت الأمانة أن المسؤولية الأساسية في التصدي لهذه المشكلة إنما تقع على عاتق الحكومات، إلا أن كثيراً من الحكومات يفتقر إلى الموارد الضرورية والدعم التقني كما أن كثيراً منها لا يركز على المشكلة بالقدر الكافي. وسوف تقوم الأطراف التي طرحت المبادرة بدور مساعد في توجيه الجهود نحو تحقيق هدف مكافحة الجوع وهو أولى الأهداف الإنمائية للألفية وسيكون لهذه المبادرة أثر ملموس على الأهداف 2 إلى 6 من الأهداف الإنمائية للألفية. وجددت مذكرة المفاهيم الخطوات اللازمة من أجل وضع خطة عمل تستكمل في أبريل/نيسان 2006. وبالإضافة إلى تحديد تدابير عملية للقضاء على الجوع بين الأطفال، ستركز الخطة على التنسيق بين المبادرات وستشمل استراتيجية إرشادية مركزة تتعلق بإدخال شركاء آخرين. ومن غير الوارد إدخال مؤسسات دولية جديدة. وطلب المجلس الفرصة لاستعراض التقدم المحرز في خطة العمل بالتعاون مع زملاء من اليونيسيف والبنك الدولي وذلك أثناء اجتماع المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2006.

17- أشاد المجلس بالتزام الأمانة بإنهاء حالة الجوع ونقص التغذية بين الأطفال، وأكد على أهمية تضافر الجهود من أجل التصدي لهذه المشاكل الخطيرة. وسلم أعضاء المجلس بالاهتمام الذي توليه المبادرة لمساعدة الفتيات الصغار والاعتراف بالدور الذي تقوم به المياه النظيفة ومرافق النظافة والتغذية في القضاء على الجوع بين الأطفال. وكان من الضروري إجراء المزيد من المناقشات والإيضاحات لعدة قضايا في سياق وضع خطة العمل، مثل ضرورة إيضاح الأدوار التي سنقوم بها كل منظمة، كما يلزم أيضاً إبراز الروابط مع المبادرات القائمة. كما طلب المجلس معلومات إضافية بشأن مقدار الموارد التي تحتاجها كل منظمة من المنظمات المشاركة من أجل وضع خطة العمل، وكيف سيتم توييب نصيب البرنامج في الميزانية وموعد إطلاق المبادرة، ومن الضروري أيضاً وضع استراتيجيات تتناسب مع هذه المبادرة.

18- وشكرت الأمانة المجلس للمناقشة المتعمقة التي خص بها هذه للمبادرة وأكدت على أنه سيتم وضع خطة العمل من خلال عملية تعاونية يشترك فيها المجلس بصورة مباشرة وربما يتولى البنك الدولي دور الريادة في تنظيم استراتيجية تعبئة الموارد. وفيما يتعلق بالالتزامات المالية للشركاء الذين طرحوا المبادرة، كان البرنامج سباقاً في عملية تحديد المبلغ الذي سيتم إنفاقه. ولن يتم إطلاق المبادرة إلا بعد الانتهاء من خطة العمل.

## قضايا السياسات

### الاستجابة لتقييم سياسات تحفيز التنمية في البرنامج (2005/EB.2/3)

19- امتدح المجلس سرعة وشمولية استجابة الأمانة للتقييم وكذا التزام البرنامج بإدراج توصيات التقييم في سياسات البرنامج وعملياته. وقد أرسلت توصيات التقييم إلى الجهات المانحة وإلى شركاء البرنامج والحكومات الوطنية، وستكون الإجابات المرغوبة من هذه الأطراف مفيدة. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن توصيات التقييم والإجراءات المقترحة لا بد أن تفضي إلى تحسين نوعية البرامج في جميع عمليات البرنامج.

20- وأكدت الأمانة على أهمية سياسات تحفيز التنمية، حيث إن تصميم برامج ومشروعات البرنامج، في السنوات الخمس الأخيرة، جاء متسقاً ومتوافقاً مع أهداف سياسات تحفيز التنمية، التي تجلت أيضاً في الخطة الاستراتيجية (2006-2009). ورحبت الأمانة بالتقييم ذلك لأنه يشجع على زيادة دعم الجهات المانحة للأنشطة الإنمائية للبرنامج في وقت أخذت فيه الموارد المخصصة للتنمية تتناقص، علماً بأن زيادة الاستثمارات في مجال التنمية من شأنها أن تدخل تحسينات كبيرة على قدرة السكان المهمشين في التصدي للصدمات، وبالتالي تقليل تكاليف تدخلات الطوارئ.



21- وأطلعت الأمانة على تأكيدات المجلس التي تقضي بإنشاء شركات تستخدم فيها خبرات البرنامج وموارده في بلوغ الحد الأقصى من منافع البرامج المشتركة مع سائر وكالات الأمم المتحدة، ومع الحكومات والمنظمات الأخرى المعنية. ومن بين الجهود التي يبذلها البرنامج لتحسين الاستهداف - وهي مسألة أخرى أثارها المجلس - بناء البرنامج لقدرات الشركاء والحكومات في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وكذلك استنباط البرنامج لطرق أكثر فعالية في عرض النتائج. وسوف يقدم إلى المجلس، في دورته العادية الثانية في عام 2006، استعراض لمدى ما أحرز من تقدم في تنفيذ الإجراءات المقترحة في مصفوفة الاستجابة.

### مشروع التسيير والإدارة (2005/EB.2/4)

22- تم عرض التقرير النهائي عن مشروع التسيير والإدارة، وهو جهد بدئى به في 1999 بهدف تعزيز تسيير وإدارة البرنامج، على المجلس لدراسته. وقد اطلعت جماعة التسيير والإدارة على استنباط الأمانة للوسائل الفعالة التي من شأنها تعزيز التفاعل المتبادل بين المجلس والأمانة. وحظيت إنجازات جماعة التسيير والإدارة بالثناء، ويمكن الاعتماد على المشروع كنموذج للارتقاء وبمستوى التسيير والإدارة في منظومة الأمم المتحدة. ومع أن مهام الجماعة قد اكتملت، فإن المجلس سوف يواصل أعماله لتعزيز التسيير والإدارة في البرنامج.

23- أعرب المجلس عن امتنانه لجماعة التسيير والإدارة و للأمانة، على تعاونهما حيال هذه المبادرة المهمة وقد تبين أن البرنامج يمثل منظمة تدار على نحو جيد وفعال، وأن مجلسه استطاع أن يحقق الاستفادة المثلى من وقته. وأثنى أعضاء المجلس، خصيصاً، على تبسيط إجراءات التوثيق وعلى برنامج حث الأعضاء الجدد. وأبرز أحد الأعضاء الحاجة إلى إيجاد توازن ما بين تفويض السلطات للمدير التنفيذي ومعاوضة إحساس المجلس بحرية التصرف أثناء المناقشات المفتوحة.

24- ولقد أُنبتت المشاورات غير الرسمية التي تسبق اجتماعات المجلس فائدتها، حيث تتيح ملتقى للمناقشات التفاعلية وطلب أعضاء المجلس تزويدهم بالوثائق في وقت مبكر قبل عقد هذه المشاورات حتى يتسنى لهم الإطلاع عليها جيداً. وتم الاتفاق على أن يصار إلى تبسيط الإجراءات بشأن عرض وثائق المجلس أثناء الاجتماعات الرسمية وبشأن إجراءات المتابعة الناجمة عن التقييمات الموثقة. كما تم الاتفاق على الاستمرار في إجراء الاتصالات بخصوص هذه المسائل وغيرها من قضايا التسيير والإدارة. ووافقت الأمانة على أن الاتصالات بينها وبين المجلس سوف تظل تحظى بأهمية محورية، وأن هناك حاجة إلى إيجاد آلية مثلى لدى الأمانة لإطلاع المجلس على القضايا الملحة.

25- وأثنى المجلس على هذه المناقشات واعترف بأهمية التعاون بين الأمانة وأعضاء المجلس في مجالات صياغة القرارات وأشار إلى أن المشاورات والاجتماعات غير الرسمية مع المديرين الإقليميين كانت مفيدة، على وجه الخصوص، في هذا المضمار. وستناقش القضايا المعلقة في الدورات المقبلة للمجلس لتنفيذه.

### تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تقدير احتياجات الطوارئ (2005/EB.2/5)

26- نوهت الأمانة بتحسّن النتائج منذ تنفيذ خطة تقدير احتياجات الطوارئ. ولقد تم استنباط الوسائل، وأجريت استقصاءات قاعدية قبل الأزمات، وتم توسيع القدرات الميدانية. وسوف يكون بناء القدرات وتحسين النوعية هدفين رئيسيين للمراحل المتبقية من خطة التنفيذ، على أن يظل تحسين قدرات التقييم مساراً رئيسياً في عموم البرنامج بعد عام 2007. وكان هناك خطر يتمثل في حدوث فجوة تمويلية كبيرة في أواخر 2006، وبالتالي فإن العثور على تمويل كاف للحفاظ على تعزيز القدرات بعد عام 2007 ينبغي إدماجها في الميزانية العادية للبرنامج.

27- وامتدح المجلس التزام البرنامج بتعزيز عملية تقدير الاحتياجات كمساهمة ثمينة في تعزيز قدراته للاستجابة في حالات للطوارئ، وشجعة في ذلك بقوة التقدم الفني الذي يحرزه فرع وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وطلب المجلس موافاته بمعلومات إضافية عن خطط البرنامج الرامية إلى تعزيز العلاقات بين التقدير واستجابة البرامج، ورصد دقة التقديرات وحسن توقيتها، وتعزيز الصلات مع سائر مقدمي المعلومات في البلدان التي تعاني من هشاشة الأوضاع، ووضع استراتيجية منسقة لتقدير احتياجات الطوارئ والاستجابة لها. وستجيب الأمانة على هذه القضايا تحريراً.

### التحديث السنوي لمبادرة التغذية المدرسية (2005/EB.2/6)

28- أوضحت الأمانة أهمية التغذية المدرسية في زيادة معدلات التسجيل في المدارس والمواظبة في تلقي الدروس لاسيما بين الفتيات. وفي الوقت الحاضر توفر التغذية المدرسية لنحو 16 مليون طفل في 72 بلداً. والمستهدف هو زيادة العدد إلى 50 مليون بحلول عام 2007. وبوجه عام، يتم تسليم برامج التغذية المدرسية إلى الحكومات المعنية بعد فترة تمتد من عامين إلى ثمانية أعوام من بدء تنفيذها. ويركز البرنامج على تنفيذ "مجموعة أساسية" من التدخلات ذات الصلة بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

29- ورداً على ما أثير من قضايا في المجلس، أكدت الأمانة على أهمية إقامة تحالفات إقليمية ولاسيما في منطقة السهل حيث إن الدعم المقدم إلى تحالف السهل كان ضعيفاً، وهناك حاجة إلى وضع خطة عمل في هذا الشأن. ويمكن بإتباع عدة





وسائل إدخال تحسينات على التغذية المدرسية والتعليم في حالات الطوارئ. أما دور البرنامج في البرامج المشتركة فهو تقديم الأغذية بوجه عام، وعادة ما لا يشترك البرنامج بشكل مباشر في التدخلات غير الغذائية. وأعرب المجلس عن تأييده لجهود البرنامج في مجال تكوين رأس المال البشري من خلال التغذية المدرسية.

### أحدث المعلومات عن تنفيذ مذكرة التفاهم بين البرنامج والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وإنجازاتها (2005/EB.2/7)

- 30- رحب المجلس بالورقة المقدمة من الأمانة المتعلقة بتنفيذ مذكرة التفاهم مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنجازاتها، وهما البرنامج على الدعم المقدم حتى الآن للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وأيد المجلس الدور المستمر الذي يقوم به البرنامج في مكافحة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وسلم المجلس بأن إطار الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا/ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهي مبادرة تنزعها أفريقيا، تتيح فرصة جديدة لتعاون أكثر تنسيقاً. ودعا البرنامج إلى مواصلة العمل مع الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية، بناء على طلب البلدان كل على انفراد من أجل تنفيذ الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- 31- حث المجلس البرنامج على مواصلة جهوده من أجل الحد من انتشار الجوع وسوء التغذية، وتحسين سبل الحصول على التعليم بتشجيع بناء الحدائق المنزلية لإنتاج الأغذية في إطار برنامج التغذية المدرسية، وتدعيم القدرات المؤسسية بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان بما يمكنها من التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ بما في ذلك وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وتقدير الاحتياجات، ودعم جهود البلدان في مجال تحسين عملية تصميم برامجها للأمن الغذائي وإدارتها. وطلب المجلس من الأمانة المساهمة في وضع نهج أكثر توازناً في ما يتعلق بقضايا الجنسين. كما طلب إلى الأمانة أن تحيط المجلس بانتظام بما يستجد من تطورات وإنجازات.

### نهج البرنامج القطري المشترك (2005/EB.2/8)

- 32- كان هدف الأمانة موافاة المجلس بالوثيقة الجديدة للبرنامج القطري المشترك استعداداً للمناقشات المقبلة وتوضيحاً لإمكانية التوفيق بينه وبين نظام الموافقات المعمول به. وقد بدأت بالفعل مجالس اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء مثل هذه المناقشات، وإن أمانة البرنامج تنتظر نتائجها.
- 33- لاحظ المجلس موافقة المدير التنفيذي على مشروع إنمائي في الرأس الأخضر. ورحب بمنهج البرنامج القطري المشترك كأداة العمل المشترك فيما بين صناديق وبرايمج الأمم المتحدة ولترويج الإحساس بعائدات البرامج للبلد المعني، ودعا هيئة المكتب إلى أن تدرس، بالتعاون مع الأمانة، كيفية ضمان مسؤوليات المجلس في الإشراف، وشؤون الميزانية، في إطار النهج الجديد، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة السنوية للمجلس في عام 2006.

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

### خطة البرنامج للإدارة للفترة المالية (2006-2007) (2005/EB.2/9)

- 34- قدمت الأمانة خطة الإدارة من حيث أهدافها الرئيسية الثلاثة وهي: (1) بناء القدرات للتكيف فوراً مع أوضاع الطوارئ الثلاث، (2) تحسين الدعم الإداري والفني في الميدان، (3) التصدي للأخطار وجوانب القصور التي حددتها الخطة الاستراتيجية. ومن المتوقع أن تدعو الحاجة إلى توافر 6.4 مليار دولار لتغطية المشروعات المقررة وتوسيعاتها المنطقية ومصاريف الدعم وغير ذلك من المصروفات في الفترة 2006-2007.
- 35- إضافة إلى ذلك، اقترحت الخطة إدخال تعديلين اثنين في السياسات لتمكين المكاتب القطرية من الاحتفاظ بكامل المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات وترحيل أموال خدمات دعم البرامج والإدارة من فترة مالية إلى فترة مالية لاحقة.
- 36- وأيد المجلس تركيز البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ واللامركزية وتعزيز المكاتب القطرية. وطالب المجلس، في سياق تأييده للخطة، بتوضيح عدة نقاط وهو ما استجابت له الأمانة. ويرجع نمو البرنامج أساساً إلى التحول من عمليات الطوارئ إلى العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش خصوصاً تلك المتعلقة باللاجئين والمشردين داخلياً. وسوف تقوم الأمانة بإعداد تحليل للتكاليف الفعلية في الفترة 2004-2005 لتزويد المجلس بتصورات حول هياكل التكلفة التي يتحملها البرنامج. وسوف تشمل هذه التصورات تغيير تكاليف النقل والأغذية، ومناقشة مدى قدرة البرنامج على النهوض بقوته الشرائية إلى الحد الأقصى، ووفر المؤشرات الناقصة بشأن الإدارة القائمة على النتائج.
- 37- ويوفر استرداد تكاليف الدعم غير المباشر لتغطية ميزانية خدمات دعم البرامج والإدارة (حالياً بنسبة 7 في المائة) المصدر الوحيد للاستقرار المالي للبرنامج مقابل المصروفات العامة. ويسمح ترحيل الموارد غير المصروفة المخصصة لخدمات دعم البرامج والإدارة من فترة مالية إلى فترة مالية تالية، بتجنب الحاجة الراهنة إلى إنفاق الأموال حتى 31



ديسمبر/ كانون الأول، وهو ما يسبب زيادة في الإنفاق في نهاية العام، وربما يؤدي إلى استخدام الأموال بدرجة أقل من الحد الأمثل. وقرر المجلس السماح، وفقا لما يراه المدير التنفيذي، بترحيل مبلغ بحدود 7 ملايين دولار من مصروفات خدمات دعم البرامج والإدارة كانت مدرجة أصلا في ميزانية 2004-2005 إلى عام 2006. ويتم تمويل هذا المبلغ من حساب تسويات خدمات دعم البرامج والإدارة. كذلك وافق المجلس على معدل تكاليف الدعم غير المباشر بحدود 7 في المائة في الفترة 2006-2007 على أساس أن هذا المعدل سوف يخضع للاستعراض في الدورة السنوية لعام 2006.

38- وحتى يمكن إدراج ملاحظات أعضاء المجلس في خطة الإدارة التالية لعرضها على الدورة العادية الثانية فسوف تبدأ المناقشات في مايو/ أيار أو يونيو/ حزيران عام 2007. وسوف تقدم هيئة المكتب توصيات بشأن العملية والجدول الزمني لإعداد خطة الإدارة للفترة 2008-2009.

39- وقد التزم البرنامج بتوسيع عملياته لتخطيط للطوارئ التي تشتمل على شركات يعول عليها مع الحكومات والوكالات الأخرى. ويحقق الاستثمار في جمع الأموال، كما أوضحت الأمانة، عوائد عالية جداً. وأسفرت الجهود لتوسيع قاعدة المانحين عن زيادات مهمة في ظهور أطراف واعدة بين الجهات المانحة والقطاع الخاص وقللت من الاعتماد على الجهات المانحة الرئيسية التقليدية.

### التمويل لزيادة الفعالية (2005/EB.2/10)

40- أشارت الأمانة، في سياق عرضها للوثيقة، إلى أن البرنامج بحاجة إلى المزيد من الموارد لتلبية احتياجات المستفيدين من البرامج المقررة. وجميع المساهمات تحظى بالترحيب لتلبية الاحتياجات المقدره لكن المساهمة المثالية هي تلك التي يمكن التنبؤ بها وتكون متعددة الأطراف تحقيقها و غير مقيدة وتقدمها الجهة المانحة في بداية السنة المالية للمانحين ويفضل أن تكون نقداً. ومن شأن ذلك أن يعطي مرونة أكبر للبرنامج في تخصيص الموارد للعمليات وتعزيز فعاليته. وفي الوقت الراهن، لا تزيد نسبة المساهمات التي تقدم نقداً على نحو متعدد الأطراف ودون قيود عن 5 في المائة. وسبق للبرنامج أن اقترح العمل مع الجهات المانحة لأن تكون لديه نسبة 30 في المائة من جميع المساهمات على هذا الشكل بحلول عام 2007، وقد عرض البرنامج مساعدة هذه الجهات على أساس حزم إفرادية واضحة كخطوة لتحقيق هذا الهدف.

41- وأشاد الأعضاء بجهود البرنامج لزيادة الموارد متعددة الأطراف وأقروا بحاجته إلى المرونة والقدرة على التنبؤ. وفي هذا السياق جرى التشديد على أهمية التقييمات الدقيقة للاحتياجات. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى أساليب تمويلية مبتكرة مثل التمويل لسنتين أو متعدد السنوات. وأشار بعض الأعضاء على البرنامج مراعاة واقع أن التبرعات الغذائية العينية والمتأتية من الأسواق الدولية كانت في بعض الأحيان أكثر تكلفة من تلك المتأتية من مصادر محلية، وشددوا على ضرورة أن يتجنب البرنامج دائما الأوضاع التي يمكن أن تؤدي تسليمات المعونة الغذائية فيها إلى اختلال في الأسواق. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان الهدف من جعل 30 في المائة من المساهمات على شكل تبرعات نقدية متعددة الأطراف يعد كافيا وما إذا كان ذلك ممكن فعلا. وتم التشديد على الحاجة إلى التشاور مع الجهات المانحة حول هذه القضية خصوصا فيما يتعلق باستخدام المساهمات لتمويل التنمية. وإن اشتراطات الحكومة في بعض الحالات قلصت المخصصات النقدية في الصيغة المرنة متعددة الأطراف التي يفضلها البرنامج.

42- وأبرزت الأمانة عملها مع القطاع الخاص لوضع علامات فارقة على الأكياس، وهو ما يمكن إنجازه في الميدان، في حين طلبت من الجهات المانحة، التي لا ترى في هذا الأسلوب أداة مهمة لمعرفة المصدر أن تدرس خيارات بديلة لرؤية مساهماتها. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة الالتزام الإنسانية الصادقة. وارتأى بعض الوفود إمكانية بيان الورقة لمزايا التمويل متعدد الأطراف على نحو أوضح، وعرض الاستراتيجية بشكل أشمل.

43- وتمت الموافقة على ضرورة أن يشير القرار النهائي إلى حقيقة أن المجلس سوف يوافق على مضمون وصيغة تقارير المشروعات المعيارية في دورته السنوية في عام 2006.

44- وأشادت الأمانة بدعم المجلس وبمقترحاته بشأن المشاورات المقبلة حول هذه القضية. والبرنامج يدرك أهمية المشتريات الغذائية المحلية وسوف يشتري المزيد منها يتمكن من تنفيذ هذه المشتريات حيثما كان ذلك ملائما. وهناك دراسة حول مشتريات الأغذية في البلدان النامية قيد الإعداد توطئة لمناقشتها في الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2006. وبصورة أساسية، يحتاج البرنامج إلى الحرية في تخصيص الموارد دونما قيود كثيرة. وإن وجود تبرعات متعددة الأطراف يجعل البرنامج في موقف أسهل لتخصيص هذه الموارد وبالتالي تعزيز فعالية العمليات. وشددت الأمانة على أن تقارير المشروعات المعيارية كان لها تأثير على تقليص الوقت والموارد والنفقات بشأن الإبلاغ وأكدت على أن هذه التقارير تعد وثائق حية يمكن تطويرها لتلائم احتياجات الجهات المانحة. وسوف تناقش هذه المسألة مع الأعضاء خلال عام 2006.

### معايير المحاسبة الدولية (2005/EB.2/11)

45- عرضت الأمانة الوثيقة المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية، والتي جاءت من قبيل متابعة تقرير المراجع الخارجي وقرار المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2005، وأوضحت الوثيقة الفوائد التي تعود على البرنامج بتطبيق المعايير



الدولية المستقلة، واقترحت التحول نحو معايير المحاسبة الدولية وشرحت الإجراءات التي قام بها البرنامج بالتعاون مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت الأمانة أن فريق المهام المعني بمعايير المحاسبة التابع للأمم المتحدة أوصى مؤخرا المنظمات العاملة في منظومة الأمم المتحدة باتباع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك ابتداء من عام 2010.

46- رحب المجلس باقتراح البرنامج بتطبيق معايير المحاسبة الدولية كوسيلة لزيادة الشفافية والكفاءة. وردا على المخاوف التي أثارها المجلس، وأوضحت الأمانة التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة لإدخال معايير المحاسبة الدولية ولاسيما عند معالجة المساهمات المقدرة أو الطوعية، وعند رسملة واستهلاك الأصول. وتوفر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مزيدا من الشفافية، لأن مثل هذه الأمور تعرض بمعيار موحد. ووافقت الأمانة على أنه سينترتب على ذلك بعض التكاليف، وعلى سبيل المثال عند إعداد القوائم المالية المراجعة بشكل سنوي، إلا أنه لا ينتظر أن تكون هناك زيادة في تكاليف الدعم غير المباشر. وأكدت الأمانة أنه من غير المحتمل أن يكون لذلك أي تأثير على إعداد التقارير بشأن المنح. وأكد المجلس على ضرورة أن يواصل البرنامج العمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مع الاستمرار في التماس المشورة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة.

### تعيين المراجع الخارجي (2005/EB.2/12)

47- فيما يتعلق بتعيين المراجع الخارجي، درس المجلس التقريرين المقدمين من لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأكد التقرير الأخير على وجوب أن تكون هناك عملية تنافسية بشأن إعادة تعيين المراجع لفترة ثانية، أو تغيير اللوائح المعمول بها. وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن الممكن بين هذين الخيارين تنفيذ عملية تنافسية. ولاحظ أن ذلك سوف يستغرق وقتا طويلا. كما أن أداء المراجع الخارجي كان مقبولا.

48- ونظرا لطول الوقت اللازم لإنجاز إجراءات التعيين فقد وقع خيار أعضاء المجلس على إعادة تعيين المراجع الخارجي لفترة ثانية وطلبوا توضيح ذلك في النظام المالي للبرنامج.

49- وافق المجلس على إعادة التعيين ودعا هيئة المكتب إلى إعداد التغييرات الضرورية في النصوص القانونية اللازمة لقرار المجلس حتى يتسنى توضيح الإجراءات بشأن إعادة التعيين.

### سياسات برنامج الأغذية العالمي لإدارة المخاطر (2005/EB.2/13)

50- شجع المجلس البرنامج، في أكتوبر/تشرين الأول 2003، على تطبيق مفهوم إدارة المخاطر كوسيلة للتأكد من أن البرنامج يستطيع بلوغ أهدافه في ظل بيئة يكتنفها الغموض والمخاطر. وكان مشروع سياسة إدارة مخاطر، عند وضع منهج منظم لإدارة المخاطر على مستوى البرنامج ككل، معلما بارزا في هذا الاتجاه، بل وكانت الأولى من نوعها في منظومة الأمم المتحدة. وكانت المبادئ تتمثل في أن إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في تسيير وإدارة البرنامج، وأن البرنامج يعمل في ظل بيئات شديدة المخاطر، وسيستمر في العمل في مثل هذه الظروف، وأن مسؤولية إدارة المخاطر تقع على عاتق إدارة البرنامج. وقد استند تنفيذ هذه السياسة على ثلاثة محاور هي: (1) أن إطار إدارة مخاطر البرنامج يستند إلى الإطار المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لهيئة توريد واي (2) أن إدارة المخاطر سوف يتم إدماجها مع العمليات والمهام المشتركة الرئيسية، (3) أن المدير التنفيذي سوف يضطلع بمسؤولية التنفيذ. وقد بذلت جهود كبيرة لتعميق وعي الموظفين بإدارة المخاطر.

51- وأشاد المجلس بالأمانة، ورحب بهذا المنهج المنظم والمبتكر. ونوه أعضاء المجلس إلى أن هذا المنهج كان بمثابة خطوة أولى جيدة في نشر ثقافة إدارة المخاطر في البرنامج، وأعربوا عن دعمهم المتواصل لهذا المنهج. وأسدى أعضاء المجلس نصائحهم للأمانة لكي تقوم بوجه خاص، بما يلي: (1) إدماج إدارة المخاطر بالعمليات الموجودة والمشاركة الجديدة، بما في ذلك، على المستوى الفردي، عن طريق إدارة الأداء وتحسين القدرات، (2) القيام بصورة منظمة بدراسة مختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وتحديد مقدرة احتماله للأوضاع التي يكتنفها الغموض والمخاطر، ووضع الاستراتيجيات للتصدي لهذه الأوضاع، (3) تقييم فعالية ترتيبات إدارة المخاطر، (4) دراسة التبعات المالية (5) الإقرار بالدور المهم للموظفين التنفيذيين في إدارة المخاطر، بما في ذلك الاعتبارات المالية، (6) إشراك جميع الموظفين وأصحاب الشأن المعنيين.

52- وأثنت الأمانة على دعم المجلس ونصائحه. وتوضع حاليا توجيهات تكميلية لاستنباط السياسات وتنفيذها، مع مراعاة النقاط التي أثارها أعضاء المجلس، توطئة لإحالتها إلى جميع موظفي البرنامج. وقد تعهدت الإدارة بإدماج إدارة المخاطر وتم، على وجه الخصوص، إبراز الدور المهم للموظفين التنفيذيين في مجال تمهيد الطريق في هذا المجال.



## استعراض المراجع الخارجي لمكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ (2005/EB.2/14)

- 53- قدم المراجع الخارجي للبرنامج إلى المجلس استعراضاً لمكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، وذلك للنظر فيه. وأبرز المراجع، في سياق تلخيصه للاستعراض، جوانب القوة في عمليات دبي، وشدد على أن المناهج الإدارية والهيكلية الجديدة، وكذلك استخدام الترتيبات التعاقدية الحديثة، قد عرضت البرنامج لمواجهة مخاطر إضافية. وأشار إلى أن هناك منافع مهمة لكن توجد أيضاً تكاليف تتصل بمرونة هذه الترتيبات.
- 54- لاحظت الأمانة وجود إجابة إدارية على الاستعراض يجري إعدادها تمهيداً لتقديمها إلى المجلس. وأعرب أعضاء المجلس عن شكرهم للمراجع الخارجي لإعداده التقرير، ولاحظوا بوجه خاص، توصياته المتعلقة بالاستعراض المستقل للترتيبات الإجرائية التعاقدية، واستنباط نموذج محكم لمطابقة التكاليف وآليات تحميلها. وشدد المجلس على أهمية إدارة المخاطر والإشراف في مكتب دبي، وستكون استجابة الإدارة للاستعراض متوقعة على عجل. وأوضح المراجع، بناءً على استفسار من المجلس، أن استعراض وفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ لم ينظر إليه على أنه يكرر دور منظمات الأمم المتحدة الأخرى بسبب أنه وضع من أجل إتاحة استجابة عاجلة. وكرر المراجع الخارجي، في سياق استعراض الانتباه إلى مزايا وإمكانيات هذه العمليات، التأكيد على أهمية ضمان الرقابة والتسيير والإدارة.

## تقارير التقييم

### استعراض تجميحي لمركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات (2005/EB.2/15)

- 55- أشارت الأمانة، في سياق تقديمها للاستعراض، إلى أن تنسيق اللوجستيات ما بين الوكالات قد بدأ أثناء أزمة البحيرات الكبرى في عام 1996، ومن ثم شهد المزيد من التطورات خلال حالات الطوارئ التالية، ليتحول إلى مركز اللوجستيات المشترك للأمم المتحدة يستضيفه البرنامج. وتتضمن الوثيقة أربعة استعراضات اشترك في وضعها كل من البرنامج ومكتب مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وتولى إدارتها البرنامج. ووافق أصحاب الشأن كافة على التوصيات التي ستقدم إلى اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإقرارها.
- 56- ورحب المجلس بالاستعراض وكرر دعمه لتنسيق المساعدات الإنسانية من خلال مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات. وطلب توضيحات فيما يتعلق بالشراكة بين البرنامج وهذا المركز، كما طالب بوضع دليل لإدارة العمليات. وشدد أعضاء المجلس على أن تمويل الوحدة الرئيسية في المركز يجب أن يكون منتظماً ومستقراً. وطلب المجلس من الأمانة تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، بأسرع ما يمكن، والتأكد من أن الوكالات المشاركة تعمل على بلوغ الحد الأقصى من التعاون حتى يتسنى تشجيع الشعور بعائدية المركز متعددة الوكالات.
- 57- وشكرت الأمانة أعضاء المجلس على المعلومات التي قدموها وأشارت إلى أنها تنفذ التوصيات الواردة في الاستعراض. كذلك تلقت الأطراف التي أعارت موظفين للوحدة الأساسية تشجيعاً لأن تلعب دوراً أكبر في التمويل، كما جرى توزيع مقترح يتعلق بالأنشطة التمويلية للجهات المانحة. وعملت الأمانة على بحث قضية الصلاحيات المالية للتأكد من أداء موظفي المركز لمهامهم على نحو واف. ومعلوم أن الخدمات المشتركة هذه جديدة في منظومة الأمم المتحدة، مثل الخدمات التي يقدمها هذا المركز. وهكذا فإن عدم استيعاب الأدوار والافتقار إلى إمام الموظفين، قد أعاق مقدرة الوكالات على توجيه عمليات المركز، لكن التقدم متواصل. وإن توصيات فريق استعراض تسونامي التابع للمركز جاءت متمشية مع الاستعراض التجميحي رغم أن الفريق لديه تحفظات إزاء دور المركز فيما يتعلق بالتنسيق الجوي الاستراتيجي وتتبع سلع الإغاثة نظراً لعدم وجود نظام موحد.

## الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

### تقييم حافظة الأنشطة في أنغولا (2005/EB.2/16)

### الزيادة في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - إقليم الجنوب الأفريقي 10310.0 (2005/EB.2/17)

- 58- تم عرض تقييم حافظة الأنشطة في أنغولا على المجلس للنظر فيها في إطار عرض إقليمي للجنوب الأفريقي، شمل أيضاً زيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إقليم الجنوب الأفريقي 10310.0. وقد ركز تقييم أنغولا، الذي



أجري في أوائل 2005، على استراتيجيات الإغاثة والإنعاش، ولاحظ الاستعراض الجهود الكبيرة التي بذلها البرنامج للوصول إلى السكان غير المحصنين في المناطق النائية، حيث أدت سلسلة من العمليات الخاصة إلى تسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا وجعلت من المتيسر على الأشخاص المعرضين للحصول على المعونة الغذائية. وانتهى التقييم إلى أن البرنامج حقق إلى حد كبير هدف إنقاذ الأرواح. أما أنشطة الإنعاش فكانت ملائمة على الرغم من أن الأنشطة التي تصدت لمجالات الأولوية بالنسبة للنساء كانت قليلة. وقد تحسن الوضع الاقتصادي في أنغولا خلال فترة التقييم، إلا أن الحكومة لم تخصص القدر الكافي من الموارد من أجل عملية الإنعاش. أما الأغذية التي تم توزيعها فقد كان أثرها محدودا بسبب عدم كفاية الدعم المالي والتقني.

59- وتحدث وزير المساعدات والاندماج الاجتماعي في أنغولا أمام المجلس وقدم التهنئة للبرنامج على ما يقوم به من جهد وقال إنه نظرا لاتساع نطاق الحركة بين السكان في السنوات الأخيرة والانخفاض في موارد برامج المعونة الغذائية تدهورت أوضاع الأشخاص المعوزين. وأثنى الوزير على جهود البرنامج في مجال تسهيل عودة الأنغوليين بما في ذلك المحاربين السابقين. وقال أنه سيتم في ميزانية 2006 إيلاء أولوية لتدعيم قطاعي الصحة والتعليم وإعادة إدماج أنشطة نزع الألغام. وقال أن الحكومة لا تزال بحاجة إلى دعم البرنامج للتصدي لحالة انعدام الأمن الغذائي.

60- وفي الجنوب الأفريقي، ظهرت حاجة إلى زيادة في ميزانية العملية الإقليمية الممتدة للإغاثة والإنعاش بمبلغ 211 مليون دولار وذلك لتدعيم الاحتياجات الإضافية من الأغذية في ملاوي وموزامبيق وزامبيا حتى موسم الحصاد القادم. كما تغطي الزيادة البرنامج المتكامل في زمبابوي حتى يونيو/ حزيران 2006. وقد تم طلب الزيادة في الميزانية لمواجهة الاحتياجات القائمة وسداد الدفعة المقدمة لرأس المال العامل. وقد تم استلام 240 مليون دولار من الجهات المانحة، ومع ذلك تظل هناك فجوة بمقدار 157 مليون دولار. أما الأشخاص الأكثر ضعفا في الجنوب الأفريقي فهم (1) المزارعون الذين فشلوا محاصيلهم بسبب الجفاف، (2) اليتامى الذين فقدوا آباءهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز (3) المرضى المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون العلاج السريري الوافي من ظهور المرض.

61- ورحب المجلس بالتقييم الصريح لحفاظة الأنشطة في أنغولا، وأكد على ضرورة ربط جهود الإغاثة بجهود الإنعاش، بما في ذلك بناء القدرات من أجل نقل المسؤولية إلى الحكومة. وأشار الأعضاء إلى ضرورة مراعاة التوازن بين الجنسين فيما بين الموظفين والشركاء، وسلم بالدور الهام الذي يقوم به البرنامج في مجال حماية الموظفين والمستفيدين في أعقاب وقوع النزاعات. وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لزيادة ميزانية العملية الإقليمية للإغاثة والإنعاش في الجنوب الأفريقي، وأشادوا بسرعة استجابة البرنامج للنداء من أجل تقديم المساعدة. وطلب بعض الأعضاء مزيدا من المعلومات عن طريقة تقدير أعداد المستفيدين وتكاليف النقل. وشدد المجلس على ضرورة الربط بين عمليات إغاثة الطوارئ والتنمية طويلة الأمد وبناء القدرات. كما طلبت معلومات إضافية بشأن الأنشطة التي تقوم بها منظمات المعونة الغذائية في هذا الإقليم.

62- وردا على استفسارات المجلس، أوضحت الأمانة أن البرنامج يتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية في الجنوب الأفريقي، حيث تركز كل منظمة على منطقة جغرافية مختلفة. أما فيما يتعلق بتحديد المستفيدين وكميات الأغذية اللازمة فتقوم بذلك لجان تقدير الهشاشة، وبعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية وعمليات مراقبة التغذية. أما عناصر تكاليف هذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش فسيتم توزيعها على أساس كل قطر على حدة، الأمر الذي يتيح مرونة في تحويل المدخرات من البلدان التي تقل فيها التكلفة. وأكد المدير الإقليمي على أن بلدان الجنوب الأفريقي تحتاج إلى إغاثة غذائية عاجلة.

## الحفاظة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا

### المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس لإقرارها - مشروع إنمائي رائد: التأمين ضد الجفاف في إثيوبيا (2005/EB.2/19) 10486.0

63- حددت الأمانة مفهوم هذه الأداة التمويلية الابتكارية في حالات الطوارئ والتي تهدف إلى نقل المخاطر من مزارعي الكفاف إلى سوق المخاطر الدولية. حيث من الممكن التأمين على مخاطر قابلة للحصر مثل مخاطر الجفاف، وبالتالي يصبح في الإمكان إتاحة الأموال اللازمة قبل أن تتحول الصدمات إلى أزمات واستنفاد جميع استراتيجيات المعالجة. وقد أعربت الحكومات والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى عن اهتمامها بالحصول النهائية للمشروع، وستكون نتائج المسح والمعلومات الأخرى التي سيفرزها مفيدة للبرنامج والحكومة إثيوبيا ولجهات أخرى.

64- وفي الوقت الذي لم يعارض المجلس التأمين ضد المخاطر، لكنه تساءل عن دور البرنامج، مشيرا إلى أن هناك منظمات دولية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وغيره قد تكون مهية بصورة أفضل للتعامل مع التدخلات المتصلة بالتأمين. وأشار المجلس قضايا تتعلق بمعايير النجاح والعائدية ودور المستفيدين - المزارعين والحكومات القطرية -





والاستدامة واستراتيجيات الانسحاب، ومدى الرغبة في المشاركة من جانب القطاع الخاص في مثل هذا النوع من تمويل المعونة.

65- أكدت الأمانة أن هدف المشروع بيان ما إذا كان التأمين أداة مفيدة أم لا، وأن من المتعذر الرد على الكثير من مخاوف المجلس قبل وضع هذا المشروع قيد التنفيذ. وسيستمر المشروع والتأمين لمدة عام، وسوف يتم سداد أي مبالغ متولدة إلى البرنامج الذي يقوم بالتشاور مع حكومة إثيوبيا على طريقة استخدامها.

66- وقد وافق المجلس على المشروع الرائد، ولكنه أكد على ضرورة امتناع البرنامج عن المضي في مشاريع تأمينية أخرى حتى تتضح نتائج مشروع إثيوبيا وما تقوم به المنظمات الأخرى من أنشطة في هذا المجال وبعد الانتهاء من تقييم النتائج.

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - إقليم البحيرات الكبرى 10062.2 (2005/EB.2/20)

67- عرضت الأمانة الوضع غير المستقر سياسياً في جميع أرجاء الإقليم. وذكرت أنه من الضروري تمديد العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10062.2 لمدة ثلاث سنوات أخرى، حيث إن البلدان المعنية تنتعش بصورة أبطأ مما كان متوقعا.

68- ورأى المجلس أن العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش قد بنيت على تقييم للأوضاع مفرط في التشاؤم، وطلب إيضاحات من حيث احتساب أعداد المستفيدين. وذكر الأعضاء أنه من الضروري أن تظهر الدروس المكتسبة من المرحلة السابقة، والموضحة في تقييم فبراير/ شباط 2005، في المرحلة المقترحة للعملية.

69- وافق المجلس على تمديد عملية الإغاثة والإنعاش 10062.2 لمدة عام واحد فقط، وذلك بعد إجراء تقييم مشترك لها. وطلب من الأمانة تقديم معلومات عن أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من المشروع الأصلي.

### عرض للأوضاع في جنوب السودان من جانب المكتب الإقليمي في السودان

70- ذكرت الأمانة أن البرنامج يعمل في السودان من خلال 31 مكتبا تنتشر في جميع الولايات ما عدا ثلاث فقط. وتتركز أنشطته في عملية الطوارئ في دارفور حيث تضطلع بتقديم الغذاء لنحو 80 في المائة من المستفيدين المستهدفين إلى جانب عملية أخرى في المناطق الانتقالية في الجنوب والشرق، حيث تعرضت لمعوقات في الأوقات الحرجة التي حدث فيها نقص في عدد الموظفين والأموال والوقود. وتستمر العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش من أجل تقديم الدعم للاجئين القادمين من إريتريا. وقد عانى البرنامج القطري من جراء تحول الاهتمام نحو عمليات الطوارئ، ولأن الحكومة القطرية ليست على استعداد للاستثمار في القطاعات الاجتماعية. وقد تم إنشاء وحدة مخصصة لإدارة التغذية المدرسية وتقديم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والقيام بأنشطة الغذاء مقابل العمل في نطاق البرنامج القطري الذي تم تمديده حتى نهاية 2007، ومن المقرر أن ينتهي البرنامج من عملية خاصة تتعلق بإصلاح الطرق في 2007، إلا أنه دخل في عملية خاصة أخرى تتعلق بتحسين قدرات النقل النهري.

71- وفيما يتعلق بالمستقبل، تتوقع الأمانة تحسنا بطيئا في الوضع الأمني بموجب اتفاقية السلام الشاملة. وقد هطلت الأمطار بصورة أفضل في معظم المناطق في 2005، إلا أنه قد يمر وقت طويل قبل استقرار أوضاع الأمن الغذائي ولا سيما في دارفور حيث يتم منع المزارعين من الاستفادة من المحاصيل المتزايدة التي تحققت هذا العام. وسوف تتضح نتائج بعثة تقديم المحاصيل والأمن الغذائي في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2005. ويجري الآن دمج العمليتين الطارنتين لإتاحة المزيد من المرونة في استخدام الأصول، وتلبية المتطلبات المتباينة لمختلف الأقاليم والإعداد للانتقال إلى عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش في 2007. وطبقا لتقديرات الأمانة فإن الأمر يتطلب توافر 650 000 طن متري من الأغذية في الوقت الحاضر حتى يتسنى تقديم الغذاء لنحو 6 ملايين من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إلا أن الأرقام النهائية ستكون متاحة بحلول نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2005. وأشاد المجلس بما يقوم به البرنامج من جهود في هذا المنطقة الصعبة.



## الحافظة الإقليمية لآسيا

استجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي: تقييم في الوقت الحقيقي (ديسمبر/ كانون الأول 2004 - يونيو/ حزيران 2005) (2005/EB.2/21)

الزيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إندونيسيا 10069.1 (2005/EB.2/22)

الزيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - سري لانكا 10067.1 (2005/EB.2/23)

72- اشتمل العرض الإقليمي لآسيا على النظر في التقييم في الوقت الحقيقي لاستجابة البرنامج لكارثة تسونامي في المحيط الهندي في ديسمبر/ كانون الأول 2004 ويونيو/حزيران 2005 والزيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إندونيسيا 10069.1 والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - سري لانكا 10067.1. وقد وفرت عملية الطوارئ مظلة أمان مهمة في أعقاب كارثة تسونامي في ديسمبر/ كانون الأول 2004 بيد أن عمليات الإنعاش وإعادة التأهيل كانت تمضي ببطء. وكانت هناك قيود أمام التنسيق بين الوكالات وتعبئة الموظفين، إلا أن الاستجابة كانت فعالة فيما يتعلق بتسليم الأغذية بوجه عام. لكن سرعة ومرودية تكاليف هذه العملية قد أثرت على كمية ملحوظة من المشتريات الإقليمية والمحلية. وسيواصل تحالف تقييم عملية تسونامي بحث الكثير من القضايا المواضيعية مع اعتراف تقديم تقرير موحد إلى المجلس.

73- سيواصل البرنامج تقديم المساعدة للمستفيدين في إندونيسيا وسري لانكا من خلال مراجعة ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وذلك عن طريق تقديم المساعدات الغذائية ودعم الأحوال المعيشية، بما في ذلك تقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا. وسيقوم البرنامج، من خلال عملية خاصة، بتقديم الدعم اللوجيستي من أجل إعادة بناء الملاجئ في آشيا ونياس.

74- ويقوم البرنامج بإنهاء مساعداته للصين بعد مساعدات استمرت 26 عاما. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قررت الحكومة إنهاء جميع المساعدات الإنسانية الدولية، ويقوم البرنامج بمناقشة دوره المستمر مع المسؤولين في الحكومة. ويجري الآن إعداد عملية طارئة تستهدف الأشخاص المتضررين من المنازعات في إقليم مندانوا في الفلبين.

75- أيد أعضاء المجلس الاستنتاجات التي انتهت إليها التقييم في الوقت الحقيقي. وأعرب المجلس عن تقديره بصفة خاصة لاهتمام فريق التقييم بقضايا الحماية والقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وطلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التحديات المتعلقة بالتنسيق. وقد أوصى أعضاء المجلس بإجراء متابعة شاملة لتوصيات فريق التقييم، كما يتقرب المجلس أيضا الحصول على تقرير موحد لفريق تقييم كارثة تسونامي. وخلال فترة الإنعاش، يصبح من الضروري إدماج الاستجابة لكارثة تسونامي في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في إندونيسيا وسري لانكا ومن الضروري بحث استراتيجيات الخروج بالنسبة لتلك العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وكان هناك تأييد واسع النطاق بين أعضاء المجلس لعمليات التقييم في الوقت الحقيقي، على الرغم من تسليمهم بالأعباء الإضافية التي تفرضها مثل هذه الأنشطة على موظفي التقييم والموظفين الميدانيين.

76- ووافقت الأمانة أن النقص في قدرات الموظفين المؤهلين قد حد من الاستجابة لحالة يمثل هذا الحجم من حالات الطوارئ المفاجئة، وذكرت أن توصيات التقييم ليست كلها ملائمة بالضرورة أو قابلة للتحقيق. وسيتم تنفيذ نشاط راند يتعلق بتحويل الأرصدة النقدية، وسيتم إبلاغ المجلس بالنتائج. وسوف تتواصل أنشطة البرنامج في إندونيسيا وسري لانكا طوال العامين القادمين على الأقل، أما استراتيجيات الخروج فتعتمد على الأوضاع السياسية والاجتماعية في القطرين، وسيتم تعديل عمليات البرنامج المستقبلية حسبما يقتضي الأمر.

## الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - أفغانستان 10427.0 (2005/EB.2/24)

77- أوجزت الأمانة التقدم الذي أحرزته عملية الطوارئ في مجال تقديم المعونة الغذائية لنحو مليون شخص تأثروا بالزلازل في باكستان لمدة ستة أشهر. وتحتاج عملية الطوارئ هذه إلى أموال على وجه السرعة.

78- في أفغانستان طرأ تحسن بطيء على الوضع، إلا أن التحديات المستمرة تتمثل في وجود 6.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وانخفاض معدلات التسجيل في المدارس ولاسيما بين أوساط البنات، وانخفاض معدلات تعلم القراءة والكتابة بين النساء، ووجود أضرار بيئية، واستمرار مشاكل الأمن وارتفاع معدلات الإصابة بالسل. وللبرنامج عدة



برامج مشتركة مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة. والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش هذه هي آخر مراحل الإنعاش وأولى مراحل التنمية.

79- أشاد المجلس بحرارة بجهود البرنامج في أفغانستان. وأعرب عن تقديره للتعاون الذي يبديه البرنامج مع الحكومة المحلية والوكالات الأخرى، وبتقليص نطاق المشروع. وإزاء المخاوف التي أبدتها المجلس، أكدت الأمانة التزامها بالمشتريات المحلية طالما سمحت ظروف السوق بذلك. وقد تم إجراء تقدير لأثر الزلزال على عمليات توريد القمح من باكستان في نطاق العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وأدت القضايا الجغرافية والأمنية إلى جعل هذه العملية مكلفة حيث ركزت على الجيوب الصغيرة للسكان غير المحصنين في المناطق الجبلية النائية. وقد استمرت عمليات الاستهداف من خلال استمرار عمليات التقدير، والإنهاء التدريجي لتوزيع الأغذية في المدن، وساعدت المجالس القروية على تحديد أكثر الأسر فقرا. وقد تم التأكيد على ضرورة توسيع نطاق التعليم بين النساء. أما آثار أنشطة البرنامج على إنتاج الأفيون فقد كانت غير ذي بال، حيث كان تحسين الأمن الغذائي هو الموضوع الذي يحظى بأولوية لدى البرنامج.

## الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

80- قدمت الأمانة استعراضها الإقليمي لغرب أفريقيا. والعديد من البرامج والمشروعات عانت من نقص خطير في التمويل. وسوف يولي الاستعراض اللاحق للعمليات في النيجر اهتماما خاصا لأسباب التباين الشديد داخل الإقليم فيما يتعلق بمدى الهشاشة واستعادة القدرة على التكيف إزاء الأزمات. ولاحظ المجلس أن أهمية حساب الاستجابة العاجلة وتسهيلات القروض كانت موضوعا يتكرر في العروض الإقليمية المقدمة من الأمانة. وطالب بأن يوزع استعراض غرب أفريقيا بصورة إلكترونية على أعضاء المجلس.

## الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس لإقرارها - غواتيمالا 10457.0 (2005/EB.2/27)

81- استعراض العمليات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بما في ذلك العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في غواتيمالا-10457.0. ركز المكتب الإقليمي على تدعيم قدرة الحكومة على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، كما ساهم أيضا في إقامة السلام والتنمية في حالات الأزمات. بيد أن الموارد المحدودة قيدت تنفيذ العديد من البرامج الهامة. وكانت بلدان البحر الكاريبي قد عانت في 2005 من الأعاصير والعواصف الاستوائية والفيضانات. وفي إطار نظام الاستجابة والتأهب في حالات الطوارئ التابع للمكتب الإقليمي، يجري الآن إعداد عملية خاصة لتحسين قدرة البرنامج على الاستجابة في الإقليم، بما في ذلك إشراك المنظمات الإقليمية. وكانت أكثر المناطق تعرضا في غواتيمالا قد تعرضت لإعصار عنيف. وستكون العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش بمثابة جهد تعاوني لتقديم المساعدة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة.

82- توجه المجلس بالشكر إلى الأمانة للجهود التي تقوم بها في الإقليم ورحب بجهودها الرامية إلى تحسين التغذية بين الأطفال، وسيتم تعزيز الاستدامة عن طريق المشتريات المحلية من السلع. وأوضح المجلس الحاجة إلى التركيز على الأسباب الهيكلية لسوء التغذية والوقاية من الكوارث التي تحدث في المستقبل بسبب الأحوال الجوية، ورحب بنهج المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي للاستجابة والتأهب في حالات الطوارئ في معالجة آثار الكوارث الطبيعية. وورد اقتراح بأن تقوم الأمانة بإخطار المجلس بالتقدم المحرز بشأن جهود الوقاية من الكوارث في دوراته المقبلة. واقترح بعض أعضاء المجلس أن مصفوفة الاستجابة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش بحاجة إلى المزيد من التوضيح الكمي.

83- ردا على استفسار من المجلس، أوضحت الأمانة أن العملية المقترحة للإغاثة والإنعاش تقع في فئة الإغاثة والإنعاش في المناطق التي تأثرت بشدة بالظواهر الطبيعية ولا تدخل في الأطر الإنمائية للأمم المتحدة مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعملت الأمانة مع الأطراف الشريكة على ضمان أن تكون مؤشرات الاستجابة واضحة من الناحية الكمية، ومعالجة الحواجز الهيكلية بوجه التنمية. وسيتم إجراء تقييم أولي قبل مارس/آذار 2006 لنظام الاستجابة والتأهب في حالات الطوارئ في المكتب الإقليمي.





## المسائل التنظيمية والإجرائية

### برنامج عمل المجلس التنفيذي للفترة 2006-2007 (2005/EB.2/28)

- 84- ذكرت الأمانة والمجلس، أن بنود جدول الأعمال قد استمدت من: (1) لوائح ونظم البرنامج وسائر أجهزة الأمم المتحدة، (2) طلبات المجلس، (3) مقترحات الأمانة في ضوء توجيهات المجلس. وكان برنامج العمل بمثابة وثيقة مرنة مقدمة إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية وللعلم والإحاطة في الدورتين العادية الأولى والسنوية. ونوقشت التعديلات في اجتماعات هيئة المكتب. وطلب المجلس، أثناء مناقشته في الدورة العادية الثانية في عام 2005، إضافة 9 بنود إلى جدول الأعمال في عام 2006، تتعلق بمعدلات تكاليف الدعم غير المباشر، والمصروفات المرحلة من خدمات دعم البرامج والإدارة، واستجابة الإدارة لاستعراض المراجع الخارجي لفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ في الدورة العادية الأولى والمصروفات الفعلية للفترة 2004-2006 وتحليل هياكل التكلفة وأنشطة مكافحة الجوع في أوساط الأطفال، والمشروع الرائد للتأمين ضد الجفاف في إثيوبيا، وذلك في الدورة السنوية، وتنفيذ استجابة الإدارة لتقييم سياسات تحفيز التنمية في البرنامج، وتعديل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في البحيرات الكبرى، وذلك في الدورة العادية الثانية.
- 85- وأشاد المجلس بمرونة هذه الوثيقة لكنه أدرك خطورة تداخل جداول الأعمال وتكرار المناقشات. وأوضح أنه يجب، حسب الإمكان، مناقشة قضايا السياسات المركزية في الدورات السنوية. وطلب المجلس من الأمانة تحديث برنامج العمل للفترة 2006-2007 في ضوء البنود المضافة أثناء الدورة الراهنة.

## مسائل التنظيم والإدارة

### التفويض المنقح للسلطة المخولة للمدير التنفيذي لإقرار المشاريع والميزانيات المنقحة لحافظة التنمية (2005/EB.2/29)

- 86- قدمت الأمانة هذا الاقتراح لتبسيط الإجراءات في البرنامج.
- 87- رحب المجلس عموماً بهذا الاقتراح لكنه أكد على الحاجة إلى الموازنة بين الاقتصاد في الوقت والحصول على مدخلات المجلس لاتخاذ القرارات. وطلب من الأمانة تزويده في الدورة العادية الثانية لعام 2006 بتقييم للكيفية التي نفذ فيها تفويض السلطة، كما يتم في نفس الدورة، استعراض تفويض سابق ووفق عليه في عام 2004.
- 88- وسوف توافي الأمانة المجلس بجميع التغييرات البرمجية التي أدخلت في ضوء تفويض السلطة، وأكدت للمجلس أن ذلك التفويض لم يتضمن صلاحيات بنقل الأموال المخصصة لعناصر التنمية في حالات الطوارئ.
- 89- ووافق المجلس على التفويض لمدة عام تبعاً لنتائج الاستعراض المطلوب.

## مسائل أخرى

### عرض عن تصدي الأمم المتحدة لأنفلونزا الطيور

- 90- شكر الدكتور David Nabarro، كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الإنسان، المجلس الذي أتاح له الفرصة للتحدث حول تصدي الأمم المتحدة لأنفلونزا الطيور. وأوضح أن البرنامج كان له دور حيوي في التصدي لهذا الوباء الذي تنقله الطيور المهاجرة ويصيب الطيور الداجنة. ويمكن أن ينتقل بالعدوى إلى الإنسان، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث وباء. وأوضح أن منظمات الأمم المتحدة كان عليها أن تدرس سلامة وأمن موظفيها وأن تخطط لمواجهة تبعات وباء أنفلونزا الإنسان.
- 91- وكانت منظومة الأمم المتحدة قد أعدت استراتيجية متعددة القطاعات للتصدي لهذا المرض عالمياً وذلك بالتعاون مع الحكومات المحلية. وتم الاستفادة من خبرة البرنامج في المجالات اللوجيستية وإدارة المعلومات والتخطيط لمواجهة الطوارئ. ودأبت الأمانة على إعداد تقديرات عن المخاطر والخبرات التخطيطية فيما يتعلق باحتمال حدوث الوباء. وسوف يتم تشكيل فريق مهام يتناول دراسة قضايا السياسات ومهام التخطيط وتخصيص الموارد والاتصالات وسوف يتم تنسيق عمله مع الجهود المشتركة بين الوكالات.
- 92- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعرض الذي قدمه الدكتور Nabarro وأبرز فيه التصدي، على المستوى الوطني، لأنفلونزا الطيور. وطلب المجلس تزويده بالمزيد من المعلومات عن جهود البرنامج في هذا المضمار. واستجابة



لذلك، فقد وافقت الأمانة على إعداد رزمة من المعلومات الهيكلية وتقديمها لأعضاء المجلس. ويتعاون البرنامج فعلا في هذا الصدد مع إدارة صحة الحيوان في منظمة الأغذية والزراعة. وقد تلقى طلبا لتقديم المساعدات الغذائية بالتزامن مع عمليات التخلص من الطيور. وفي الختام، أبرز الدكتور Nabarro الثغرات في مجال خدمات صحة الحيوان على المستوى العالمي، ودعا البرنامج وسائر المنظمات الدولية إلى مضاعفة مشاركتها في قضايا صحة الحيوان.

